**رياح ثورية جديدة تلفح لبنان: ربيع يُعيد إلى الرأي العام دوره بعد قمع طويل**

* [العميد الدكتور طوني عطاالله](https://newspaper.annahar.com/author/24954-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%B7%D9%88%D9%86%D9%8A-%D8%B9%D8%B7%D8%A7%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87)

* جريدة النهار 21 تشرين الأول 2019

لم تعد الوعود الرنّانة والكلام المعسول عن مشاريع الإصلاح التي يغدقها مسؤولون تغري مواطنين باتوا يجدون في سلوكيات سياسيين أنها خداع وغش وتلويح بقلب الطاولة... ينقلب السحر على الساحر في بلد لا يفيده التهديد بل يتحول، ويكاد يجرف معه طبقة في الحكم تحت ضغط الشارع. يقوم كل النظام اللبناني على فلسفة التوافق والاعتدال، وهما مبدآن لهما قيمة دستورية ميثاقية انتخابية ومصلحية.

ما إن أُعلن عن إدخال ضرائب جديدة وبخاصةً على المكالمات التي تجري بطريقة رسائل الانترنت كالواتسآب وغيره، حتى انفجر الشارع غضباً وتظاهرات وإطارات مشتعلة وإقفالاً للطرق ما لبثت أن تفشّت وامتدت عدواها على طول البلاد وعرضها. شكّلت الأعباء الجديدة النقطة التي طفح بها الكيل من طبقة سياسية لم تعد تحظى بالثقة، وتحوم حولها الكثير من شبهات الفساد والصفقات والسمسرات والإثراء غير المشروع.

هدير الشارع أرغم الحكومة على التراجع عن زيادة ضريبة الانترنت خلال ساعات معدودة. ولا يبدو ان الانفجار الشعبي سيستكين إلا باستقالات تلوي ذراع السلطة التنفيذية وتطيحها، أو عبر تنحّي أو إقالة رموز هم أولى ضحايا الرياح الثورية التي بدأت تقترب ملامحها من ثورة "البوعزيزي" في تونس. كانت الشرارة الأولى كالضريبة في لبنان والتي كان يقتضي ان تتجنب التطاول على جيوب الفقراء.

تحولت الانتفاضة الثورية في لبنان إلى المطالبة بإسقاط نظام حكم سلطوي تتحكم به أحزاب، ويتفرد به نفوذ أحادي شبيه بنفوذ السلطان سليم، وتأتلف فيه داخل الحكومة كل القوى الحزبية والسياسية بتناقضاتها وخلافاتها وصراعاتها، مما عطّل كل محاسبة أو مساءلة، وجعله ينزلق في انحرافات وتجاوزات غير مقبولة.

وككل الانتفاضات في العالم العربي، أو في لبنان عام 2005، بدأت بحركة احتجاج شبابي، وغالباً غير منظم، واتخذت طابعاً إقتصادياً - إجتماعياً ومعيشياً رفضاً للأعباء الضريبية المرهقة، على عكس "ثورة الأرز" ذات الطابع السياسي للمطالبة بالسيادة والحرية والاستقلال وكشف الحقيقة في اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري. إن انعدام ثقة الناس بالمسؤولين في الدولة اليوم هو أساس الأزمة الاقتصادية والمالية والنقدية والأوضاع المتردية. فالنخبة الحاكمة اليوم ليست على مستوى المرحلة وغير مؤهلة لإدارة المال العام بشفافية وتقشف وهدفية تؤول إلى خفض الدين العام والعجز في الموازنة ووقف الهدر في الإدارات وإصلاح المرافق الخدماتية. واصبحت الإطاحة بهذه النخبة هي المدخل لاستعادة الثقة المفقودة وردم الهوة بين المواطن والدولة.

نمت الانتفاضة الجديدة للربيع اللبناني 2019 فجأة وبسرعة لافتة. أخذت حيزاً بارزاً في الإعلامين العالمي والعربي. استفادت من التغطية الإعلامية الواسعة في وسائل الإعلام، ومن وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة. وهذا ما يساعد على خلق مناخ دولي متعاطف مع التغيير في لبنان، ومن دون أي تدخّل، ولأن الدعم الدولي كان دائما مشروطا بتغيير نهج سائد في التعاطي السياسي غير الشفاف مع الدولة.

**ربيع لبناني مختلف**

والجدير ذكره أن لبنان كان أنجز ربيعه الأول عام 2005، وتحرر من 30 سنة من الاحتلالات والوجود العسكري الغريب، ولم يكن أحد ليتصور حصول ذلك قبل فترة وجيزة. لكن الربيع اللبناني كان مختلفاً. لم يستفد وقتذاك من وسائل التواصل الالكترونية الحديثة، كالفايسبوك والتويتر والانترنت، على غرار الحالات العربية الأخرى، التي استُعملت فيها أحياناً أسماء وهمية، بل كان الربيع اللبناني ربيعاً مباشراً في الساحات العامة والمجال العام، تظاهرات عفوية ونقل تلفزيوني مباشر... مع العلم أن حرية التعبير هي ذات تاريخ عريق في لبنان، ولا حاجة إلى التستر وراء أقنعة أو أسماء مستعارة أو حسابات وهمية على الفايسبوك من أجل التعبير عن الرأي أو توجيه دعوات إلى التظاهر والانتفاضة.

وكما أنهى المدفع النظام الاقطاعي في القرون الوسطى، هكذا الانترنت تقوّض آخر حصون أنظمة الحكم السلطوية. وما يحصل اليوم هو أمثولة بل درس قاسٍ يلقّنه المجتمع اللبناني لكل سلطة تحاول تجاهل تعدديته وحرياته العريقة، وينطوي على ردّ على محاولات وضع القيود على الحريات وتطويع الإعلام على غرار ما نقل أخيراً من نقاشات لمجلس الوزراء.

عام 2005، لعب الجيش اللبناني دوراً مسهّلاً للربيع اللبناني، كما يلعب اليوم دوراً محايداً، ضامناً لحرية التعبير، غير معترض على الصحوة الجديدة. والجميع يتذكرون صور الجنود الذين كانوا يسهلون مرور المتظاهرين إلى ساحة الشهداء. في حين أنه خلال الربيع العربي في بعض الدول العربية، حاول جيش النظام، لا الجيش الوطني، قمع الانتفاضة. هذا حصل في بعض دول الربيع العربي. وبمعزل عن التنظير الدستوري، ففي لبنان ومصر يعتبر الجيش أنه يُشكل آلية وضمانة للاستمرار والتواصل تلافياً لأي فراغ في السلطة. ولا توجد مخاوف من حكومة تكنوقراط سوى لدى من أفلت زمام الأمور من بين أيديهم.

لم يترافق الربيع اللبناني، أو لم تعقبه مطالبة بصياغة جديدة للدستور، كما يقتضي ألا يترافق اليوم بتاتاً بمطلب كهذا. أولاً، لأن الصياغة حديثة، ولبنان ليس بحاجة إلى نصوص جديدة بل إلى تطبيق ما لديه. ثانياً، لأن لبنان بحاجة إلى وقف الانتهاكات الدستورية وانتظام عمل المؤسسات والاحتكام إلى الدستور، لا إلى باب عالٍ، في زمن نهاية المرجعيات الخارجية، وعدم جدوى استجداء مناصب من الخارج من خلال زيارات وتسليف مواقف "زحفطونية" على أبواب العواصم. وثالثاً، لأن اللبنانيين دفعوا خلال الحروب منذ 1975 فواتير باهظة، إنسانية، بشرية، مادية، معنوية... للوصول إلى وثيقة سلام تنهي الحرب هي وثيقة الوفاق الوطني التي دخلت معظم أحكامها إصلاحات في البنود الدستورية.

في العقد الأخير، قامت الانتفاضات العربية في خمس دول هي تونس، مصر، سوريا، إذا أضفنا اليمن والجماهيرية الليبية. أما التغيير في العراق (2003)، وهو الدولة السادسة، فقد سبق الربيع العربي (2011)، بثماني سنوات. وبقيت دول عربية، من ممالك وإمارات، على رغم حكمها المتوارث غالباً، بمنأى عن الانتفاضات، باستثناء حالة البحرين التي ما زالت كامنة.

من أبرز خصائص هذه الثورات انها اعادت الى الرأي العام حضوره ومكانته، وأعادت الى الشارع والساحات والميادين فاعليتها، معيدة بذلك انتاج المجال العام، ساحات التلاقي. الساحات أساساً مجال للتلاقي والتفاعل والحوار الديموقراطي والمواطني وليست مساحات للقمع. والثورات في هذه المنطقة من العالم بقدر ما هي ثورات شعوب تعبر عن مختلف مكونات المجتمع، هي ايضاً ثورات شبابية في بعدها الميداني والسوسيولوجي. غالباً ما يفرض الفاعلون الجدد شعاراتهم وتكنولوجيتهم في مسيرة هذه الثورات وادارتها حتى على المعارضات الايديولوجية والتاريخية الهشة وقصر نظرها في التقاط اللحظة التاريخية التي تنبئ بأن أوان الثورة قد حان.

**دور محوري للإعلام**

من الأهمية بمكان ان تسعى الصحافة إلى اعتبار ظاهرة الرياح الثورية الجديدة بالأمر الاعتيادي في مجتمع خضع طويلاً لسلطوية حزبية - ميليشيوية متحكمة في نهب الدولة. ففي نظرة مقارنة، يمكن أن نلاحظ أن الثورة الفرنسية تخبطت في الفوضى والانقسامات مدة 30 عاماً. لذلك يمكن توقع الكثير بحيث إن الدول التي يحصل فيها تغيير تحتاج إلى مراحل زمنية يمكن أن تطول أو تقصر من أجل بلوغ عتبة الربيع، ومن ثمّ إقامة دولة الحق والعدالة الاجتماعية.

يتعين على الفائزين بالثورة إنتاج خطاب جديد ولغة جديدة بعد حكم سلطوي بسبب الخيبات والآمال الكبيرة والرهانات الخاطئة التي وضعت على ائتلاف حاكم ساد الإعتقاد كأنه خشبة الخلاص، في حين انه لم يقم وزناً للديموقراطية ولمكافحة الفساد وللدولة المدنية، واحترام مبادئ حقوق الإنسان.

الربيع اللبناني ليس في مأزق كما قد يخيّل للبعض. ثمة دور محوري للإعلام. الربيع اللبناني بدأ للحال. الحاجة الى صحافة حرة تنويرية ومستقلة لوضع حد لسوء استعمال السلطة ونشر الافكار المتنوعة في مجتمع متعدد.

أداء الصحافة ووسائل الإعلام عموما في مرحلة الربيع اللبناني لا بد من ان يساهم في إدخال الطمأنينة إلى نفوس المواطنين. غالباً ما تهتم الصحافة أكثر بنتائج التحولات الناجمة عن الثورة التي تقوم في كل بلد عانى السلطوية والفساد، وعلى المطالب الشعبية بالمشاركة في القرار السياسي. تدخل الرياح الثورية الحكم السلطوي مراحل حرجة تؤدي إلى سقوطه عاجلاً أم آجلاً. من غير المجدي دائماً أن تعثر على تغييرات آنية قد لا تكون متاحة. لكن تشكيك الصحافة الدائم في مستقبل التحولات واعتبارها أن الكيفية التي ستستقر عليها الأمور غير واضحة، يشكّل مدعاة خوف عند المواطن.

من يريد اليوم دراسة الربيع اللبناني من خلال مقاربة تصريحات السياسيين يجد أنهم يعلّقون المجتمع بين خطرين يسعون الى التخويف منهما، هما: خطر الانهيار الكبير بكل آلامه ومعاناته، وخطر المستقبل الغامض حيث الآتي أعظم، بعد سقوط طغاة ورموز حكم سلطوي، ودون حدٍ أدنى من الأطر والبدائل الديموقراطية. ولن ينجح هذا التهويل في دفع الناس إلى التمسك بجلاديها لأن بقاءها هو المجهول والمصير القاتم المعلوم.